2001 0802 - 0001 - R

دور النقابات والمنظمات غير الحكومية في التربية على حقوق الانسان

زياد بارود

تتميّز مرحلة ما بعد الحرب في لبنان بتنامي دور هيئات المجتمع المدني في شكل واضح. ومن الملاحظ ان العناصر الحية في هذا المجتمع هي اكثر صلابة وقدرة وتطوراً من المؤسسات التي تحكمه، ولا يخفى على أحد ان المبادرات "غير الحكومية" كانت في اكثر من مناسبة السند الاول لاستنهاض المؤسسات وتطور الاداء. وهذا أمر طبيعي في نظام كالنظام اللبناني حيث الحريات مكرسة دستورياً وحيث الدولة هي مؤسسات رسمية طبعاً، وانما هي أيضاً مجتمع أهلي ونقابات وجمعيات... خصوصاً في ظل تراجع السياسات الاجتماعية لـ"دولة العناية".

والواقع انه يمكن الحديث اليوم عن زواج الضرورة بين تلك المؤسسات والنقابات والجمعيات، يبدأ من التنسيق بحده الادنى ويصل الى حدّ الشراكة الحقيقية. وتبرّر هذا "التزاوج الواجب" حاجة ملحة للاختصاص ونقص كبير في مؤسسات الدولة (رغم الفائض من الموظفين!) غالباً ما يترافق مع غياب استراتيجيا واضحة. على هذا المستوى، تبرز النقابات والمنظمات غير الحكومية كهيئات منظمة، متخصصة، طوعية في الغالب، مرتبطة بالقاعدة، بعضها قادر مادياً وأحياناً معنوياً، تساهم في رسم سياسات جديدة او اقتراحها او استنباطها او تطبيقها. وتختلف الآلية، طبعاً، بين نقابة وجمعية وأحياناً بين نقابة واخرى او جمعية وأخرى، علماً بأن بعضا من تلك النقابات او الجمعيات يحتاج الى دورات داخلية مكثّفة في الديموقراطية والعمل الجاد!

ولا يتوقّف دور هذه الهيئات عند النواحي المطلبية او التقنية البحتة، بل يتعدّاها في اتجاه "تنمية انواع جديدة من التضامن تتخطى حصراً المصالح المالية والمباشرة لاعضائها". فاذا بالنقابات، مثلا، تتخطى حدود الطابع المهني البحت لنشاطها فيشمل السياسات العامة التي تعنى المهنة بشكل مباشر او غير مباشر.

وفي هذا الاطار، يبرز دور النقابات والمنظمات غير الحكومية في ادخال مفاهيم حقوق الانسان في دائرة الوعي الجماعي المجتمعي، مواكبة احياناً جهوداً رسمية يبذلها في شكل خاص "المركز التربوي للبحوث والانماء". ويمكن مقاربة هذا الدور من زاويتين اثنتين:

– الدور التخصصي (أو المتخصص)، حيث تكتفي هذه الهيئات بمقاربة التربية على حقوق الانسان ضمن حدود اختصاصها المهني (بالنسبة الى النقابات) أو ضمن حدود اهدافها (بالنسبة الى الجمعيات).

– الدور الشمولي، حيث تتخطى هذه الهيئات حدود دورها المتخصص في اتجاه معنى اوسع لممارسة النشاط النقابي و"الجمعياتي"، يشمل ابداء الرأي في السياسات العامة (ومنها التربوية) ورصد مسائل حقوق الانسان والضغط في اتجاه ارساء مفاهيمها.

١- الدور المتخصص

أ- على مستوى النقابات

يبرز الدور المتخصص للنقابات بدرجات متفاوتة تبعاً للقدر الذي تكون فيه النقابة معنية بموضوع التربية او حقوق الانسان. وتأتي نقابة المحامين في هذا السياق في مقدم النقابات المعنية بحقوق الانسان، وخصوصاً ان قانون تنظيم مهنة المحاماة الصادر عام ١٩٧٠ يضعها في عداد القائمين بخدمة عامة. ويبرز دور نقابة المحامين لجهة التربية على حقوق الانسان تحديداً من خلال:

– محاضرات التدرّج التي تنظمها النقابة للمحامين المتدرجين على امتداد السنوات الثلاث من التدرج والتي تتطرّق الى مواضيع تخص حقوق الانسان، كمسألة السجون واصول المحاكمات المدنية والجزائية والضابطة العدلية والتوقيف الاحتياطي...

– الندوات المتخصصة التي تنظّمها على نحو شبه دوري والتي تتوجه الى المحامين العاملين والمتدرجين على السواء.

– معهد حقوق الانسان الذي انشأته نقابة المحامين في بيروت والذي يطمح الى ادخال مناهج حقوق الانسان والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة كمواد اساسية تدريبية، نظرية وعملية.

ولا يقلّ شأنا دور نقابة المعلمين، المعنية هي الاخرى بالموضوع التربوي. فدور المعلّم اساسي في ادخال مفاهيم حقوق الانسان كما لحظتها المناهج التربوية، وانما دوره اكبر وأدق في تطبيق تلك المناهج، اي في الطريقة التي تتم فيها مقاربة الموضوع وجعله مادة سلسة، يتلقّفها الطالب بايجابية ويناقشها ويتعمّق في مراميها. وتقوم نقابة المعلمين في هذا الاطار بالتنسيق مع الجهات الرسمية ومع جهات دولية متخصصة من أجل رفع مستوى الاداء.

وتجدر الاشارة الى ان بعض النقابات الاخرى، وان كانت غير معنية بالموضوع التربوي على نحو مباشر، إلاّ ان دورها هو على مستوى التوعية الداخلية لاعضائها على حقوق الانسان. والمثال على ذلك نقابة الاطباء التي يعطيها قانون الآداب الطبية الصادر عام ١٩٩٤ صلاحية، بل واجب تطبيق أحكامه المتعلقة مثلا بزرع الاعضاء او منع الاتجار بها او حقوق المريض بالعناية او الملف الطبي...

أما على مستوى القطاع العام، فمن المؤسف فعلا ان يكون العمل النقابي ممنوعاً ومحظوراً، حيث لا يجيز قانون الموظفين لهؤلاء انشاء النقابات والانضمام اليها، وفي ذلك خرق لمبدأ الحرية النقابة. وعلى ذلك، فان تكتل معلمي المدارس الرسمية ضمن مجموعة نقابية كان من الممكن ان يتيح لهم وضع علمهم وقدراتهم في خدمة مشروع تربوي متكامل.

ب- على مستوى الجمعيات

اما الجمعيات، فأكثرها تخصصاً في مجال التربية على الحقوق هي جمعيات حقوق الانسان ومنظماته، وهي تميل اليوم، على كثرتها، الى التخصص في مجال محدد لمزيد من الفاعلية، مع العلم ان بعضها قد أبقى على طابع شمولي لعمله. تعتمد هذه الجمعيات في عملها الوسائل الآتية:

– دورات تدريبية للناشطين فيها او لآخرين.

– دورات تثقيفية متخصصة تتوجه الى فئة معيّنة (كالمعلمين او النساء المعنّفات...).

– نشرات دورية وغير دورية سهلة المقاربة للجمهور العريض.

وقد يحصل ان تتحالف بعض الجمعيات في اطار مشروع معين، كما قد يحصل ان تتعاون مع منظمات دولية كـ"الاونيسكو"، مثلاً، او مع مؤسسات رسمية، كوزارة التربية او وزارة الشؤون الاجتماعية او غيرها.

ولا يقتصر دور النقابات والجمعيات على الناحية المتخصصة، على اهميتها، وانما يبرز دور بعضها أيضاً على نحو أعمّ، على مستوى الوطن او هموم عامة تعني دائرة أوسع من اطار اعضائها.

٢- الدور الشمولي

هذا الدور مردّه الى اهمية المجتمع المدني في لبنان وحيويته وقدرته في التأثير على المسار الرسمي، بحيث من المسلّم به ان لبعض النقابات دوراً وطنياً (لا تشير اليه، طبعاً، النصوص التي انشأتها او التي تنظّمها)، يبرز من خلال قدرة هذه النقابات في التأثير على السلطة التشريعية في اقرار قوانين او تعديل اخرى. وغالباً ما تدعو اللجان البرلمانية النقابات الى ابداء رأيها في عدد من مشاريع القوانين واقتراحات القوانين وأحياناً حضور جلسات هذه اللجان.

لكن الدور الاساسي الفاعل لهذه النقابات – وهو ذاته الذي تضطلع به الجمعيات الاهلية والمتخصصة – يكمن في قدرتها على الضغط على المشترع وعلى الحكومة وعلى الرأي العام على حدّ سواء، وذلك من خلال:

البيانات والمؤتمرات الصحافية التي غالباً ما تنتج، بمساعدة الصحافة، ردّ فعل رسمي يخلق نقاشاً حول الموضوع او تعديلاً بشأنه.

التحركات المطلبية الهادفة التي تأخذ شكل العرائض او الحملات وتشرك الجميع في خيارات على مستوى الوطن.

التكتل ضمن مجموعات ضغط تتبنى مطالب او اولويات، ومثال ذلك اتحاد نقابات المهن الحرة وتجمع الهيئات الاهلية.

إن دور النقابات والجمعيات في التأثير والضغط لم يبلغ الى الآن حدّه المطلوب على مستوى الجهود الرامية الى ادخال مفاهيم حقوق الانسان في سلّم قيمنا المجتمعية وفي يوميات ممارستنا الديموقراطية. والمطلوب اليوم هو استخدام هذه القدرة واستغلالها في اتجاه التركيز على معادلة تربط حقوق الانسان بدولة القانون، فلا تبقى الاخيرة مجرّد شعار! والمطلوب اليوم ادراك ان المجتمع المدني، بعناصره الحية، من نقابات وجمعيات اهلية ومنظمات غير حكومية، انما هي الشريك الطبيعي للدولة، بمعناها المؤسسي، في عملية النهوض. ويكفي استعراض خبرات هذه الهيئات وقدراتها وتجاربها، الغنية، ومدى التصاقها بالقاعدة وبالناس، للوقوف على بيّنة من جدوى المحاولة.

إن ادخال مفاهيم حقوق الانسان في صلب مناهجنا التربوية وفي ثقافتنا الوطنية وفي يوميات كل مواطن، ليس من قبيل الترف: انه اساس الاقتصاد والسياسة والاجتماع وبناء المستقبل، لأن استقرار المجتمعات يمرّ من هنا، ولأن الاستقرار الثابت هو الاستقرار النابع من الناس وغير المصطنع...

محامٍ – المستشار القانوني لنقابة المعلمين

تصويب

ورد في الجدول المرفق بمقال باسم لمع في "قضايا النهار" امس خطأ طباعي في بند "تعويضات اسر وتحرر" والرقم الصحيح هو ٧٠٨,٠٠٠ فاقتضى التصويب.

النهار ٢٠٠١/٨/٢